

شرح فقه البيوع

الدرس الحادي والعشرون



كتاب الوقف

وهو تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة. ويجوز في كل عين يجوز بيعها وينتفع بها دائماً مع بقاء عينها، ولا يصح في غير ذلك مثل الأثمان والمطعومات والرياحين. ولا يصح إلا على بر أو معروف، مثل ما روي عن عمر أنه قال: يا رسول الله إني أصبت مالاً بخيبر لم أصب مالاً قط هو أنفس عندي منه، فما تأمرني فيه؟ قال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها غير أنها لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث قال: فتصدق بها عمر في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف. ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم صديقاً غير متمول فيه. ويصح الوقف بالقول والفعل الدال عليه، مثل أن يبني مسجداً ويأذن في الصلاة فيه، أو سقاية ويشرعها للناس.

ولا يجوز بيعه إلا أن تتعطل منافعه بالكلية، فيباع ويشترى به ما يقوم مقامه.

والفرس الحبيس إذا لم يصلح للغزو بيع واشترى به ما يصلح للجهاد. والمسجد إذا لم ينتفع به في مكانه بيع ونقل إلى مكان ينتفع به.

ويرجع في الوقف ومصرفه وشروطه وترتيبه وإدخال من شاء بصفة وإخراجه بها - وكذلك الناظر فيه والنفقة عليه - إلى شرط الواقف فلو وقف على ولد فلان ثم على المساكين كان الذكر والأنثى بالسوية إلا أن يفضل بعضهم، فإذا لم يبق منهم أحد رجع إلى المساكين.

وإن كان الوقف على من يمكن حصرهم لزم استيعابهم به، والتسوية بينهم، إلا أن يفضل بعضهم. وإن لم يمكن حصرهم جاز تفضيل بعضهم على بعض وتخصيص واحد منهم به.

تقوم على المبادلة والمقابلة والمعاوضة، وهذا يعني أنها تقوم على المشاحة بخلاف عقود التبرعات

عقود المعاوضات

الوقف الهبة العطية الوصية

عقود التوثيقات

عقود التبرعات

كتاب المعاملات

يُراد فيها بذل المال وإهلاكه، يعني وصرفه من غير عوض بخلاف عقود المعاوضات ومن هنا جُوزَ بعض الفقهاء الغرر في عقود التبرعات، ومنعوه في عقود المعاوضات





فجمهور أهل العلم أنه لا يصح فلا يوقف مثلاً ماءً يُشرب فينتهي ولا طعاماً يُؤكل فيفنى ولا طبيباً يتطيب به فينتهي ولا الأثمان كوقف الذهب والفضة، الدراهم والدنانير وفي حكمها الآن الأوراق النقدية المطعومات والأطياب ونحوها مما تفنى.

وقف عثمان رضي الله تعالى عنه لبئر رومة ومن المعلوم أن البئر يفنى والكأس يفنى مع الوقت ومثله بعض الآنية ومثله الكتاب، فكل هذه لها عمرٌ تنتهي معه

وقف النقود ونحوها لاسيما للقرض هذا في الحقيقة أولى بالجواز لأنه يستقرضها ويرد بدلها، وفي هذا من التوسعة على الناس فإذا كان هناك وقفٌ نقديٌّ يُمكن هؤلاء من قضاء حاجاتهم بالاقتراض ثم إعادة هذا المال مرةً أخرى تحقق المقصود من الوقف

وذهب بعض أهل العلم كالحنفية والمالكية إلى جواز وقف ما لا ينتفع به إلا بتلفه كالمطعم والمشرّب ونحوه ومن ذلك وقف جرابٍ من التمر على الفقراء ووقف دراهم للقرض وماءٍ للشرب وطعامٍ للأكل وطبيبٍ لمسجد ونحو ذلك واختار هذا شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وقال: تسمية ذلك وقفاً مما لا تأباه اللغة وهو جارٍ في الشرع والمراد به كونه وقفاً على تلك الجهة لا يُصرف لغيرها ومما يُستدل به

أما ما تذهب عينه

أن يُنتفع بها دائماً مع بقاء عينها

الوقف

شروطه

فإذا أوقف على غير برٍّ كما لو أوقف على محرّم فإن الوقف باطلٌ باتفاق العلماء

عموم النصوص الشرعية ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم: «كل شرطٍ ليس في كتاب الله فهو باطلٌ» والمراد: كل شرطٍ مخالفٌ لكتاب الله

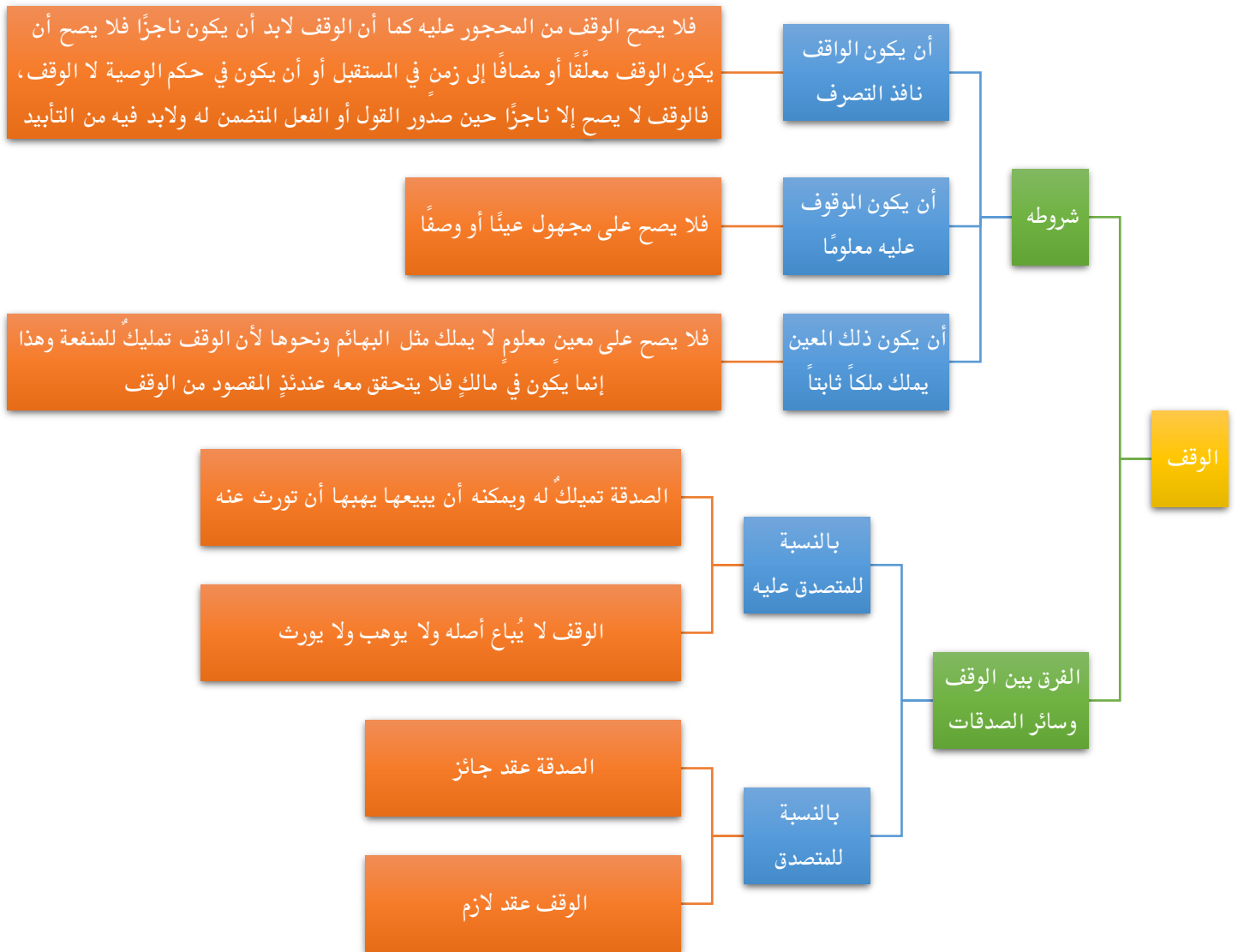
ما روي عن عمر أنه قال: يا رسول الله، إني أصبت مالاً بخيبر، لم أصب مالاً قط هو أنفس عندي منه، فما تأمرني؟ قال: «إن شئت حبّست أصلها، وتصدقت بها، غير أنه لا يُباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث»، قال: فتصدق بها عمر في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يُطعم صديقاً غير متمولٍ فيه”

أن يكون على برٍّ

الدليل

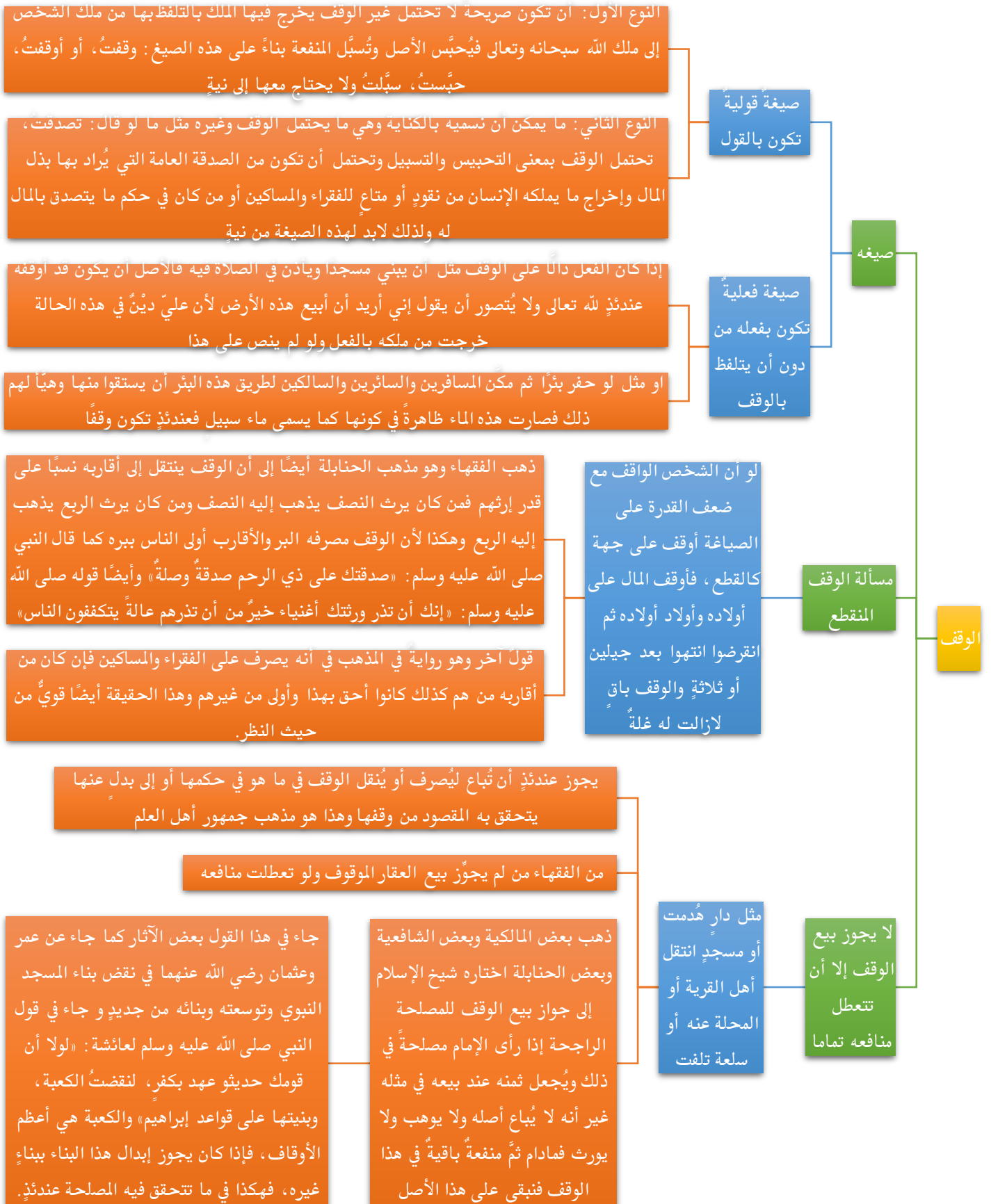
- عمر رضي الله تعالى عنه من أول من وقف في الإسلام
- بيانٌ لمعنى الوقف وهو تحبيس الأصل وتسييل المنفعة
- بيانٌ لحكم التصرف في الوقف وأنه لا يكون إلا في ما يُنتفع فيه
- بيان أن الوقف لا يورث ولا يوهب ولا يُباع
- فيه إشارة إلى جهات البر وهي الفقراء وذوي القربى وإن لم يكونوا فقراء والرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل وهو المنقطع وإن كان غنياً في بلده، فيُعطي ما يتوصل أو يتوصل ويصل به إلى بلده والضيف
- فيه الإشارة إلى جواز أن يأكل الناظر وهو المدير والوكيل على هذا الوقف أن يأكل من هذا الوقف بالمعروف من غير تعديٍّ على ذلك وإسرافٍ وإلحاق الضرر بهذا الوقف يأكل ما يحتاج إليه مثله
- فيه الإشارة إلى جواز أن يعطي الصديق من هذا الوقف لا على سبيل التمليك ولا على سبيل الاستكثار

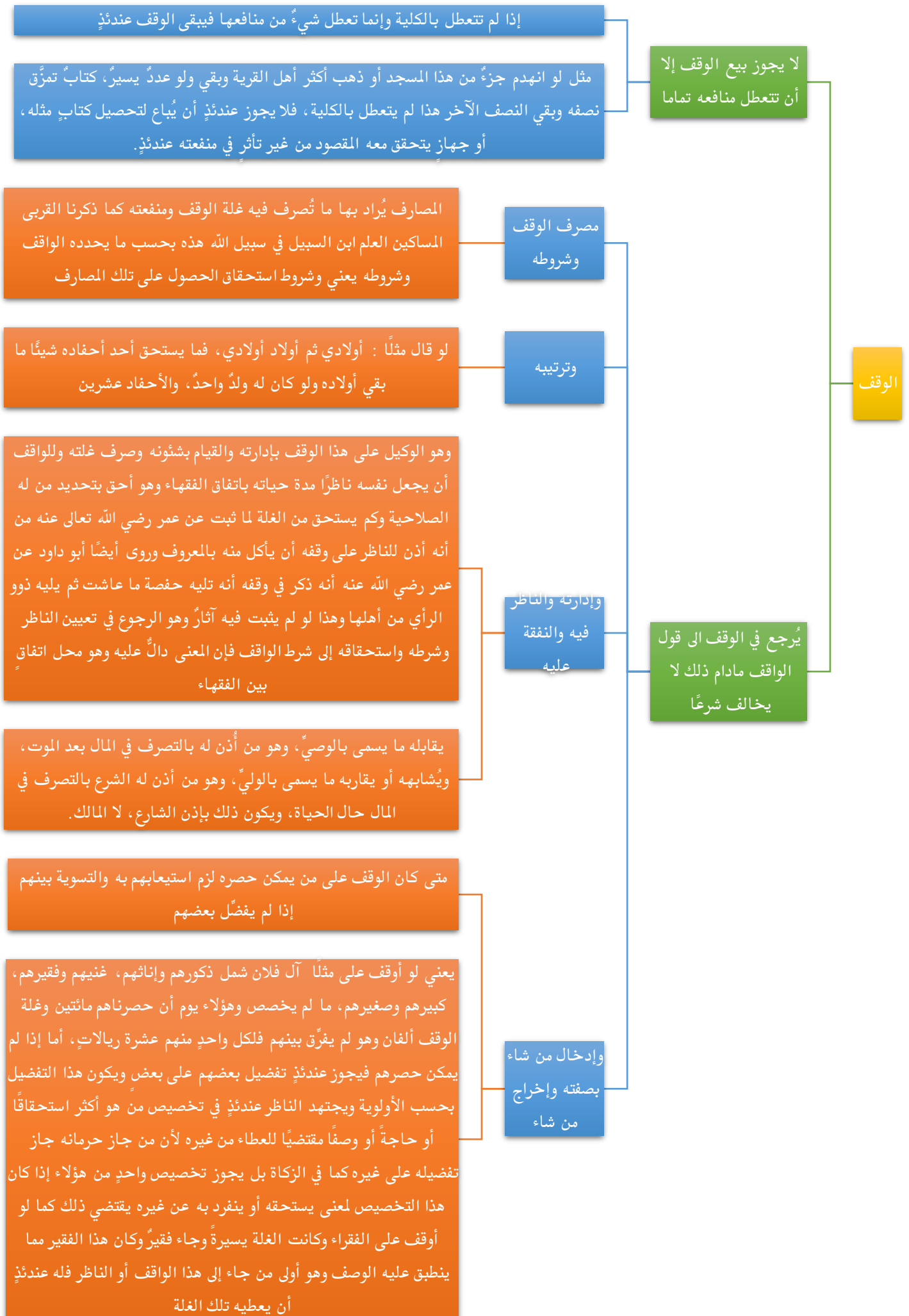
وهذا الحديث أصل هذا الباب وفيه فوائد كثيرة

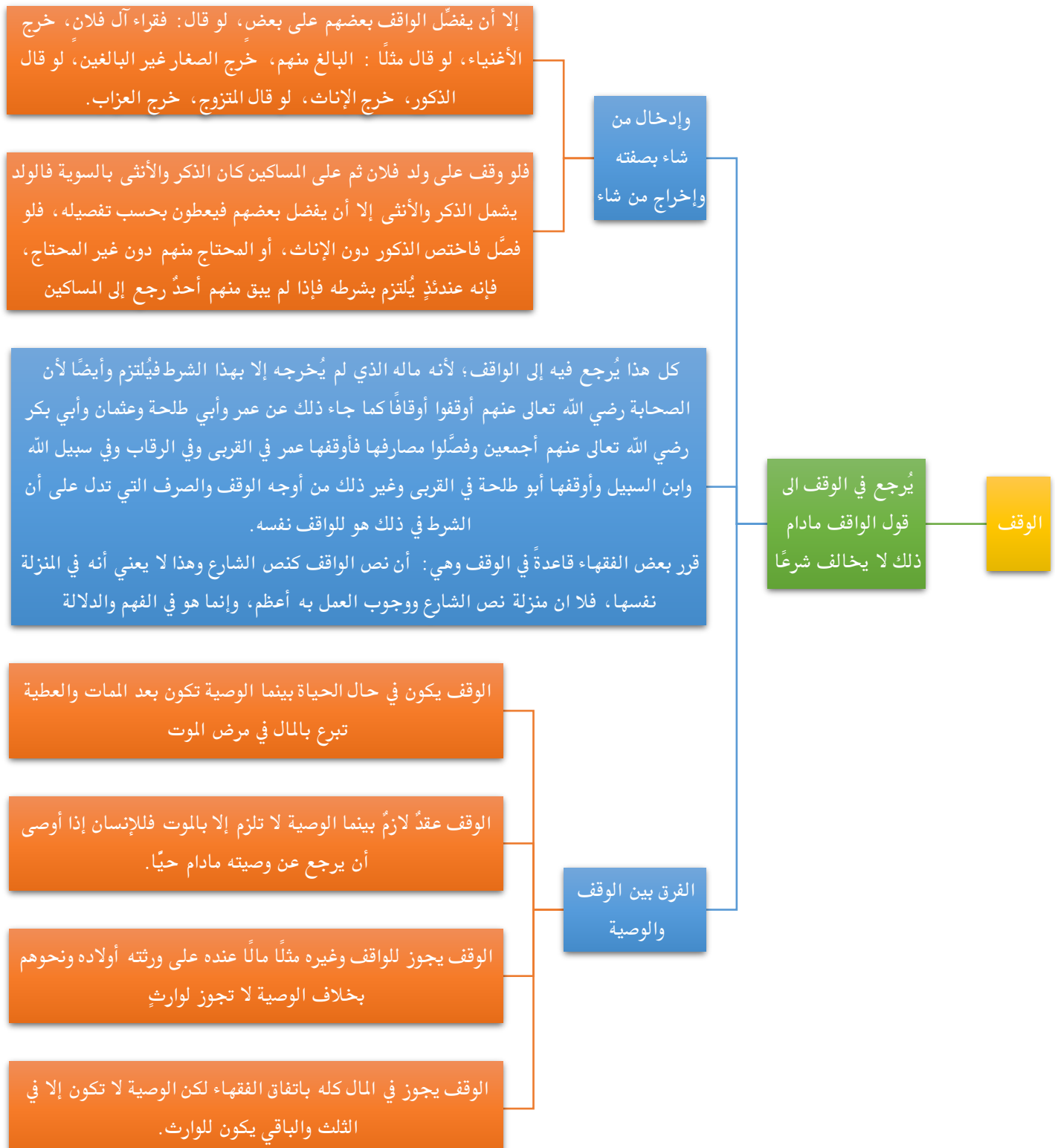


شرح فقه البيوع

الدرس الثاني والعشرون





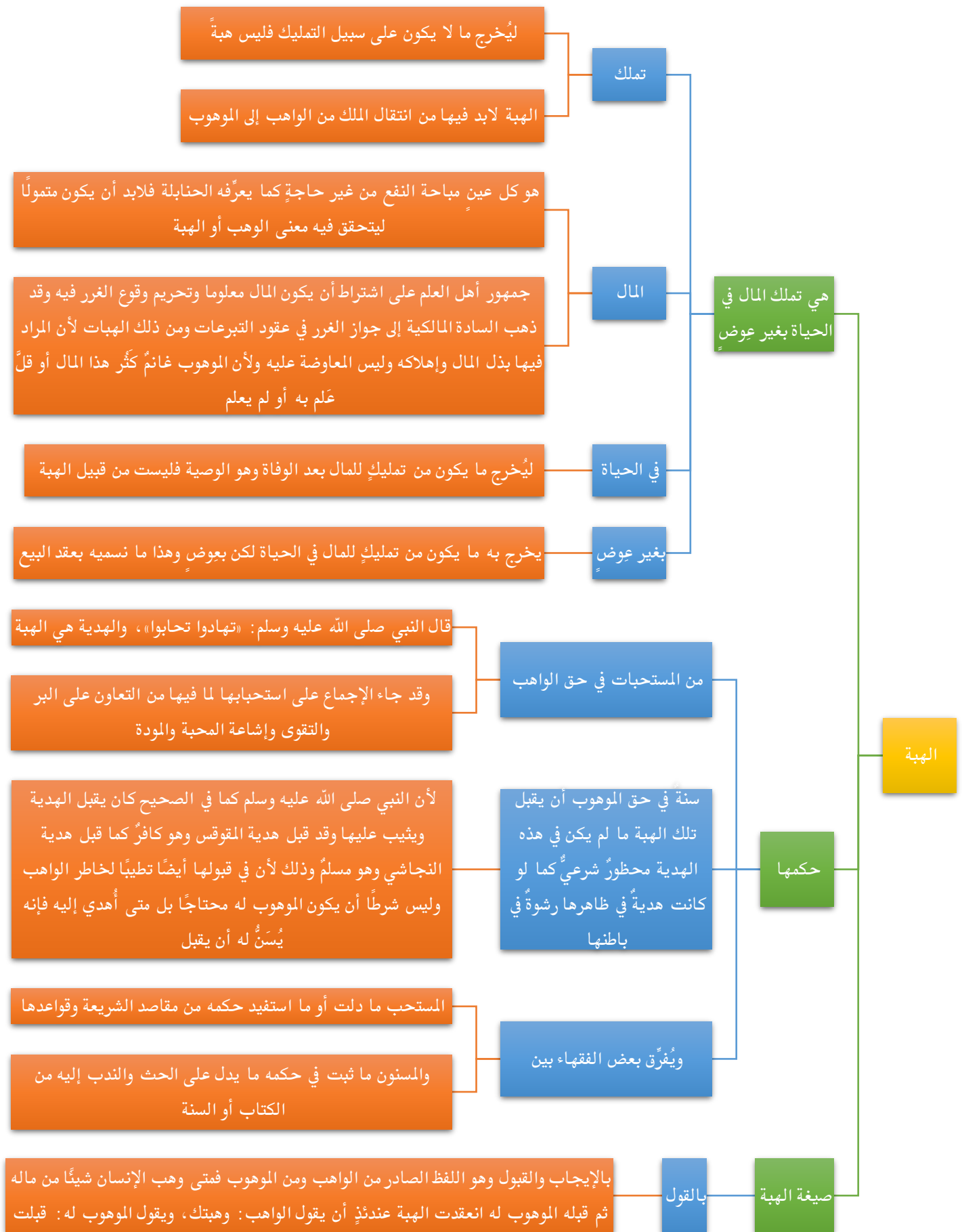


باب الهبة

وهي تمليك المال في الحياة بغير عوض، وتصح بالإيجاب والقبول والعطية المقتترنة بما يدل عليها.

وتلزم بالقبض، ولا يجوز الرجوع فيها، إلا الأب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يحل لأحد أن يعطي عطية فيرجع فيها، إلا الوالد فيما يعطي ولده، والمشروع في عطية الأولاد أن يسوى بينهم على قدر ميراثهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم.

وإذا قال لرجل: أعمرت لك داراً أو هي لك عمري، فهي له ولورثته من بعده، وإن قال: سكنها لك عمرك، فله أخذها متى شاء.



الهبة

صيغة الهبة

بالفعل

كما لو كانت فعلاً عطيةً مقترنةً بما يدل عليها فيأتي شخص مثلاً ويعطي آخر شيئاً من المال وهذا الآخر هو محتاجٌ إليه فالأصل أن هذا المال أو السياق أو الفعل دالٌّ على أن هذا المال على صفة الهبة متى كان هناك قرينةٌ على ذلك فإن لم تكن قرينةٌ فالأصل أو القاعدة أن كل مال يُقبض فالأصل فيه المعاوضة بمعنى أنه إما أن يكون ثمنًا لسلعةٍ أو قرضًا يُنتفع به ويُردُّ بدله مثلاً لو أن رجل علم عند أخيه وليمةً فأرسل له طعاماً هذا الطعام الأصل أنه هبةٌ ما يُحمل على غير ذلك

تلزم بالقبض

وهو قول الجمهور فلو أني قلتُ لك وهبتك مثلاً هذا القلم ولم أعطكه ثم عدتُ في هبتي تلك فلا يلزماني أن أعطيك هذا القلم وغاية ما هنالك أنه يستحب في حقه وهذا في الحقيقة متوافقٌ مع الأصل وهو أن الأصل براءة الذمة وحفظ أموال الناس وكونهم أحق بها من غيرهم أما إذا قبضَ هذا المال من الغير فيكون قد انتقل فيه الملك ولا يجوز عندئذٍ الرجوع إلا الأب مع ولده فيرجع

ومما يدل على ذلك قصة أبي بكر مع عائشة لما نحلها جذاذ عشرين وسقاً فلما حضرت أبا بكر الوفاة رضي الله تعالى عنهم أجمعين قال: يا بنية ما من أحدٍ من الناس أحب إليّ منك، وكنتُ نحلتك جذاذ عشرين وسقاً، فلو كنتِ جذذتيه، أو حذذتيه كان ملكاً، وإنما هو اليوم مال وارثٍ، فافتسموه على كتاب الله تعالى